



PROVISIONAL

A/31/V.60

15 November 1976

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرقسي مؤقت للجلسة الستين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الأربعاء ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، الساعة ١٠ / ٣٠

الرئيس : السيد اميراسنغ (سرى لانكا)
 ثم : السيد يانسان (نائب الرئيس) (غينيا)

الاجراءات الخاصة بانتخاب أعضاء لجنة القانون الدولي [٢٣]

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية : [١٤] (تابع)

(أ) تقرير الوكالة ؛

(ب) مشروع قرار مقدم من بولندا والسنگال والهند .

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services ,

Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، فإن التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما لتيسير لانجاز العمل .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥٥نظر البند ٢٣ من جدول الأعمالالاجراءات الخاصة بانتخاب أعضاء لجنة القانون الدولي

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أخطر الأعضاء ، بأن الجمعية العامة سوف تتخذ يوم الاثنين ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ، الاجراءات اللازمة لانتخاب ٢٥ عضوا للجنة القانون الدولي الذين تنتهي مدتهم في نهاية عام ١٩٧٦ ، وأود أن أذكركم بأنه وفقا للائحة اللجنة ، وقد أخطر الأمين العام حكومات الدول الأعضاء في الوثيقة A/31/134 ، بقائمة المرشحين التي قدمت في الوقت المحدد ، أي حتى أول حزيران /يونيه ١٩٧٦ . وقد تلقى الأمين العام بعد هذا التاريخ معلومات اضافية تتعلق بالمرشحين الواردين في هذه القائمة ، والمرشحين الجدد . وتوجد المعلومات الاضافية في الوثيقة A/31/157 and add.1 , A/31/134/Add.1 to 5 , and A/31/203 .

وأود أن أستعري في هذا الشأن نظر الجمعية الى المادة الثامنة من لائحة لجنة القانون الدولي التي تنص على ما يلي :

" عند الانتخاب ، يجب أن يعرف الناخبون ضرورة توفر الصفات المطلوبة في المرشحين الذين سينتخبون للجنة ، وأنه يجب أن تضمن اللجنة ككل ، تمثيل النظم القانونية ومختلف العقارات الكبرى في العالم أجمع . "

ونظرا للتغيرات في القائمة الأصلية للمرشحين ، وفي ضوء المادة ٨ من لائحة اللجنة ، فمن المرغوب فيه لتسهيل الانتخاب ، أن يكون أمام الجمعية قائمة مؤكدة للمرشحين ، ولذلك ، فأنني أقترح أن نطلب الى الأمين العام أن يصدر في وثيقة منفصلة قائمة على أساس آخر المعلومات المتاحة تتضمن أسماء الأشخاص المرشحين سواء قد مت هذه الأسماء قبل أو بعد أول حزيران /يونيه ١٩٧٦ ، حتى يمكن اعداد بطاقات الانتخاب الخاصة .

وإذا لم أسمع أي اعتراض ، فسوف أعتبر أنكم توافقون على هذا الاقتراح .

وقد تقرر ذلك .

مواصلة نظر البند ١٤ من جدول الأعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية :

(أ) تقرير الوكالة (A/31/171)

(ب) مشروع قرار مقدم من بولندا والسنغال والهند (A/31/L.16)

السيد بولاك (بولندا) (الكلمة بالانكليزية) : من المعروف ان حكومة جمهورية بولندا الشعبية تعلق أهمية كبرى على الأنشطة الواسعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في المجال الهام ، وهو التطبيق السلمي للطاقة النووية . ان دعم بولندا المستمر للوكالة ناجم أساسا عن تقديرنا لأثر أنشطة الوكالة في مجال تأمين استخدام هذه الطاقة لصالح البشرية جمعاء ، وليس استخدامها كأداة للإبادة الجماعية .

ولهذا السبب فان وفدي يعترف بالتقدير للتقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي قدمه — بطريقة ممتازة — المدير العام السيد سيجفارد اكلوند في بيانه البلغ للجمعية العامة .

وخلال زيارة السيد اكلوند لبلدي في بداية هذا العام أعربت الحكومة البولندية عن تقديرها الكبير لمساهمته الشخصية في اضطلاع الوكالة بواجباتها الهامة على نحو فعال . ونظرا لأننا نشغل منصب نائب رئيس مجلس محافظي الوكالة فان بولندا تستطيع أن تقدر بشكل أفضل الطبيعة المعقدة لتفويض الوكالة . وهو ناجم عن مهمتها في التوفيق بين تشجيع التطبيقات السلمية للطاقة الذرية مع اتخاذ اجراءات فعالة لمنع تحويل المواد الانشطارية إلى أغراض أخرى غير الأغراض السلمية .

ونظرا للمناخ الدولي المواتي الذي أتاحه الانفراج ، ونظرا لتطور التكنولوجيا النووية على نحو لم يسبق له مثيل في العالم ، فان دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية يزداد أهمية باستمرار .

وكبلد يهتم اهتماما خاصا بأن يرى أن نظام عدم انتشار الأسلحة النووية يصبح أكثر فعالية ، فان بولندا تقدم دعمها الكامل لأنشطة الوكالة الموجهة نحو التوسع في نظام المراقبة وزيادة فعالياته ، وذلك تمشيا مع المادة الثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، لضمان مراقبة

فعالة لاستخدام المواد النووية . ويبدو واضحا أن مشكلات الطاقة في طريقها إلى اكتساب عناية متزايدة في السنوات القادمة . اننا لا يخيب عن بالنا أن زيادة استخدام القوى النووية كمصدر للطاقة يؤدي إلى انتشار الأسلحة النووية ما لم تتخذ اجراءات احتياطية تواكب نمو مصدر الطاقة هذا . ونظرا لانخفاض موارد الطاقة المعروفة فسوف يزداد الاعتماد على الطاقة النووية . وكما نعرف فإن هذا له مغزى هام بالنسبة لنشاط الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وفي هذا الصدد اسمحوا لي أن أذكر بأن الاقتراح الأخير للاتحاد السوفياتي لعقد مؤتمرات لعموم أوروبا ، تشمل مجال الطاقة ضمن ما تشمله من أمور - وهو الاقتراح الرشيد للطاقة بما في ذلك الطاقة النووية . وهذا - كما نعتقد - سوف يتماشى مع أهداف الوكالة - وهي - طبقا للائحتها :

" . . . للزيادة والتوسع في مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والرفاهية في العالم أجمع . وسوف تضمن - في حدود ما يمكن - تقديم المعونة للجميع كطلبها أو تحت رقابتها أو سيطرتها وعدم استخدام هذه الطاقة في أية أغراض عسكرية " .

ان التقدم الذي تم في مجال استخدام الطاقة النووية خلال السنوات الأخيرة قد زاد كثيرا من مسؤوليات ومهام الوكالة فيما يتعلق باتخاذ الاجراءات الوقائية . وفي بداية هذا العام أصبحت اليابان الدولة رقم ١٠٠ في التصديق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وهي تأمل أن تنضم دول أخرى للتصديق على هذه المعاهدة .

كما اننا نرحب بالمعاهدة السوفياتية الأمريكية بتاريخ ٢٨ أيار/مايو ١٩٧٦ بشأن الانفجارات النووية تحت الأرض للأغراض السلمية . وكما قال وزير خارجية بولندا استيفان أولسوفسكي في المناقشة العامة أمام هذه الجمعية العامة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ :

" اننا نأمل أن يقرب ذلك من احتمالات التوقيع على معاهدة لمنع الشامل للأسلحة

النووية والاستخدام السلمي للطاقة النووية لصالح البشرية " . (A/31/PV.50, P. 26)

ان رأى حكومة بولندا هو أن التطور السريع في الطاقة النووية وتكديس الفضلات النووية ، مضافا إلى تطور في إنتاج المواد النووية ، يشكلان مشكلة تستحق عناية خاصة . إن فكرة المراكز الإقليمية للطاقة النووية واشتراك الوكالة في دراسة هذه المسائل تستحق الدعم الكامل .

وكما أننا نؤيد مجهودات الوكالة في وضع معايير للأمن لمعدات القوى النووية ، بيد و صائبا أن يمتد هذا العمل ليغطي كل ما يتعلق بالطاقة أيضا .

وكما أعلن الوفد البولندي في المؤتمر العام العشرين للوكالة في ريودي جانيرو ، فإن بولندا تؤيد برنامج الوكالة للسنوات من ١٩٧٧ إلى ١٩٨٢ . ونحن نفعل ذلك أساسا لأن البرنامج يقرر التوسع في مجهودات الوكالة التي تتعلق بتطوير نظام المراقبة والأمن للمنشآت النووية وكذلك لحماية البيئة . وبولندا من ناحيتها مستعدة لأن تتعاون تماما مع الوكالة في هذه المجالات . ان المعاهد البولندية العلمية ومعاهد البحوث يمكن -- على سبيل المثال -- أن تقوم بأبحاث لحساب الوكالة مجانا ، وأعمال تصميم لتقوية النظام الوقائي .

وغتاما ، اسمحوا لي أن أدلى ببعض الملاحظات عن برنامج الوكالة للمعونة الفنية للدول النامية ، كما جاء في التقرير السنوي للوكالة فإن هذا البرنامج يمثل أحد المجالات الرئيسية لأنشطة الوكالة .

وان نعترف بدور المعونة الفنية المقدمة من الوكالة الى البلدان النامية ، فإن بولندا قد أعلنت مساهمة نقدية اختيارية تبلغ مليون زلوتي ، وقد تمت تخفيضاً لمشتريات الوكالة من بولندا في مجال الصناعة النووية المتعلقة بالمعامل وأدوات البحث . وبالإضافة الى ذلك فإن بولندا قدمت للوكالة منحاً دراسية للزمالة للمرشحين من البلاد النامية للقيام بتدريب مجاني في المؤسسات العلمية البولندية ومعاهد البحوث .

ونظرا للتقييم الايجابي لأنشطة الوكالة فإن وفد بولندا قد اشترك في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/31/L.16) الذي قدم بالألمس من السيد ممثل الهند ، وهو يشيد بمجهودات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويتضمن بعض التوجيهات الهامة لعملها في المستقبل .

السيد هولنسكي (تشيكوسلوفاكيا) (الكفة بالروسية) : لقد نتج عن تقرير الوكالة

المعروض علينا ، ان نشاطها خلال العام الماضي كان يهدف الى تعزيز التعاون الدولي ، بالنسبة لاستخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية ، ودعم نال عد انتشار الاسلحة النووية ، وفقا لمعاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٧٠ ، والاستخدام العملي للتكنولوجيا النووية لصالح البشرية جمعاء . وهكذا ، يرى وفد تشيكوسلوفاكيا أن نشاط الوكالة قد تم بصورة ملائمة ، في مجموعته وفي الاتجاه الصحيح .

لقد أولت الوكالة ، اهتماما كبيرا لتطبيق معاهدة عدم الانتشار ، تلك المعاهدة التي انضمت اليها في الماضي مجموعة كبيرة من الدول . وأبرمت اتفاقية ضمانات جديدة بين الوكالة ، واطراف المعاهدة وفقا للمادة الثالثة الفقرة ١ من المعاهدة . ومع ذلك ، فان عددا كبيرا من الدول لم يبرر هذه الاتفاقيات الخاصة بالضمانات حتى الآن وعلاوة على ذلك ، فان معاهدة عدم الانتشار واتفاقيات الضمانات لم يتم التوقيع عليها من قبل بعض الدول النووية الكبرى ، التي لديها طاقة صناعية كبيرة . وكما تعلمون ، فان عدد الدول التي يمكنها أن تنتج مواد انشطارية ، وسلاحها نوويا يتزايد يوما بعد يوم .

ان نظام الضمانات العملية لم تتحقق في دول ال *KURATOM* . وبالرغم من أن اتفاقيات ضمانات قد ابرمت عام ١٩٧٢ . فلا يمكننا ان نلتزم الصمت بشأن مايلي وهو انه بين المؤتمر التاسع عشر ، والمؤتمر العشرين للوكالة تم ابرام بعض الاتفاقيات الخاصة بالضمانات الثلاثية بشأن اقامة محطات ضخمة للطاقة النووية ولا تعتمد هذه الاتفاقيات على معاهدة عدم الانتشار .

لذلك فانه من المجدى أن تقوم الوكالة بمبادرة أكبر ، وان تشجع بصورة اكثر فاعلية ، ابرام اتفاقيات ضمانات ، بأسرع ما يمكن ، مع الدول التي لم توقع عليها بعد .

وفيما يتعلق بزيادة فاعلية اجهزة الضمانات ، هناك امكانية لتحسين الكثير من الامور ونرى ، مثلا ، ان هناك امكانية لزيادة عدد الخبراء المؤهلين الذين يتم اختيارهم ، خاصة في تلك الدول التي وقعت على المعاهدة ، من اجل ايجاد جهاز افضل للرقابة . ويجب ان نقدر جهود الوكالة التي تهدف الى زيادة فاعلية الرقابة ، بالنسبة للدول التي لم توقع على المعاهدة

بعد . وكذلك بالنسبة للإجراءات التي اتخذتها الوكالة ، وأشار في ذلك الى قرار مجلس المحافظين الوارد في الوثيقة ٤٨٦ الفقرة ٣٢ الذى يهدف الى زيادة فاعلية الضمانات ، وتعزيز التعاون الدولي في اطار استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية .

وهناك تطور ايجابي اذ أولت الوكالة أهمية قصوى الى تطبيق معاهدة عدم الانتشار بالنسبة لوضع ضمانات محددة وعالمية ، وعلى اساس اقامة اجهزة للرقابة الدولية ، فان وفد تشيكوسلوفاكيا على استعداد — كما فعل في الماضي — للمساهمة بتجربته في هذا المجال من أنشطة الوكالة .

وبالرغم من أن العمل المرتبط بتحقيق بعض المهام المحددة ، من بين مهام الوكالة فيما يتعلق مثلاً بالتفجيرات النووية للأغراض السلمية لم ينته بعد ، يمكننا أن نعبر عن ارتياحنا للنتائج التي احرزت في هذا الاطار ، والامر يتعلق بمشكلة معقدة للغاية حيث لا يمكن أن نعمل بصورة متسعة وسطحية . ان برنامج أنشطة الوكالة ، في هذا المجال ، برنامج واقعي . وتساهم تشيكوسلوفاكيا في تطبيق هذا البرنامج ، وسوف تواصل ذلك مستقبلاً .

وأولاً أن أؤكد أهمية الاتفاقية المبرمة بين الاتحاد السوفياتي ، وبين الولايات المتحدة فيما يتعلق بالتفجيرات النووية تحت سطح الارض لأغراض سلمية وقد أبرمت هذه الاتفاقية في ٢٨ نيسان / ابريل من هذا العام . ان هذه الاتفاقية تأتي بعد تلك المعاهدة التي أبرمت في ٣ تموز / يولييه ١٩٧٤ ، وتشكل اساساً للحصول على نتائج ايجابية بالنسبة للتفجيرات النووية للأغراض السلمية ، تحت سطح الارض . وسوف تيسر هذه المعاهدة مهمة الوكالة الخاصة باعداد اتفاقية دولية ، تطبقاً للمادة الخامسة من معاهدة عدم الانتشار . وهذه المعاهدة حول التفجيرات النووية للأغراض السلمية هي خطوة هامة نحو ابرام معاهدة لتحرير أية تجارب نووية . وفيما يتعلق بالبرنامج المقبل للوكالة ، فاننا نقدر مشروعات الوكالة بالنسبة للامن النووي ، والطاقة النووية وخاصة الحماية من الاشعاعات .

كذلك ، تؤيد تشيكوسلوفاكيا المعونة التي تقدمها الوكالة . ونعتقد أن منح المعونة الفنية من قبل الوكالة ، يجب أن يأخذ في الاعتبار ما اذا كانت الدولة قد صدقت أو لم تصدق

على معاهدة عدم الانتشار. وقد سبق أن اشتركت تشيكوسلوفاكيا - بصورة نشطة - في المعونة الفنية الى الدول النامية ، على اسس ثنائية ، وعن طريق الوكالة . ونحن نقدر مشاركة الوكالة في نظام المعلومات النووية . ومن اجل التوسع في التعاون الدولي ، في مجال استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية ، يجب على مؤتمر الوكالة الذي سيعقد في ١٩٧٧ ، في مدينة سالزبورغ أن يقوم بدور ايجابي حول مسائل الطاقة النووية . ونعتقد أن المؤتمر سوف يكون مجديا باعتباره محفلا يجتمع فيه كل المتخصصين في المجال كله في مجال الطاقة النووية ويمكنهم عندئذ أن يتبادلوا المعلومات حول تطور الطاقة النووية ، والامن النووي .

لقد بذلت الوكالة جهودا كبيرة ، لتحقيق المرحلة الاولى ، وانشاء مراكز اقليمية لخدمة الوقود النووي . ان الدراسة التي اعدتها الوكالة حول هذا الموضوع ، والتي اطلعت عليها الدول الاعضاء قبل الاجتماع العشرين لمؤتمر الوكالة ، هي تقرير نظري هام للغاية . ونحن نرى ان الوكالة سوف تستمر في الاهتمام بهذه المسألة لان الامر يتعلق بمهمة نظرية جادة ، ذات اهمية سياسية كبيرة ايضا . وفي المؤتمر الثلاثين للوكالة ، عرض وفد بلادي اقتراحه بأن يتم في ١٩٧٧ تنظيم مركزين للدراسة ، وندوة عام ١٩٧٧ .

وحكومة بلادي على استعداد لكي تقدم سنة ١٩٧٧ خمس منح للدراسة في تشيكوسلوفاكيا وأربع منح اخرى في اطار برنامج الطاقة النووية .

ان وفد بلادي يؤيد مشروع القرار المقدم من الوكالة ، والوارد في الوثيقة A/31/L.16

السيد أوجيسو (اليابان) (الكلمة بالانكليزية) : أود بلادي ذي بدء أن أتقدم باسم وفد بلادي بالشكر الى الدكتور كلاتن مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) والى موظفي الوكالة المتفانية في العمل ، والذين قاموا بالافعال المبعهم المعقدة والمهمة بنجاح كامل . ان وفد بلادي قد درس باهتمام كبير التقرير السنوي للوكالة لعام ١٩٧٥ والمعرض حاليا على الجمعية العامة في الوثيقة A/31/171 والذي يمثل تقييما شاملا ودقيقا للأنشطة العامة للوكالة خلال العام الماضي . ونلاحظ بارتياح أن العمل الذي قامت به الوكالة ، انما يشجعنا على المضي في جهودنا . ومنذ انشاء الوكالة في ١٩٥٧ ، فاننا شاهدنا تقدما ملموسا في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وان مسألة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية اليوم لاتعد فحسب أمرا حيويا للأقطار المتقدمة ولكنها تمثل أيضا أمرا حيويا للأقطار النامية . وانني سعيد بملاحظتي أن الوكالة قد قدمت في عام ١٩٧٥ موعنتها الفنية بشكل أوبأخر الى ما لا يقل عن ٧٧ قطرا كما أنني سعيد لأن أرى أن هذه الأقطار قد بدأت في الاستفادة من الاستخدام السلمي للطاقة النووية .

ان هذا التطور المشجع قد صاحبه عدد من المشكلات الهامة التي تهمننا جميعا ، ومن الجوانب الهامة في هذا الصدد أنه مع زيادة استخدام الطاقة النووية ، فان منع استخدامها للأغراض العسكرية يكتسب مزيدا من الأهمية ، وهكذا ، فان دور الوكالة في تشجيع تنمية الطاقة النووية ، وتطبيقها العملي للأغراض السلمية من ناحية ، وكذلك في منع تحويلها الى الأغراض العسكرية من ناحية أخرى ، يزداد أهمية يوما بعد يوم . ونظرا للانتشار السريع للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ، فان وفد بلادي يرغب في أن يؤكد مرة أخرى أهمية نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية ويأمل أن تتطور طرق واجراءات نظام الضمانات الحالي ، وذلك لضمان الفعالية ، والتعقل في تنفيذ نظام الضمانات .

ان طبيعة المواد النووية ، والمراكز التعليمية للدورة الوقودية ، انما تمثل أيضا وسيلة هامة في منع تحويل الطاقة النووية من أغراض سلمية الى أغراض عسكرية ، ولهذا السبب ، فاننا سعداء بصفة خاصة لأن نرى اشارة لهذين الموضوعين في الفقرة الخامسة من منطوق مشروع القرار

A/31/L.16

وفي هذا الصدد ، فاننا نود أن نؤكد قلقنا بشأن سوء استخدام الانفجارات النووية

السلمية ، ونلاحظ بتقدير الدراسة التي تجريها الوكالة في هذا الصدد ، واننا نأمل أن تواصل الوكالة عملها ، وذلك لضمان ضمن أمور أخرى ألا يتحول استخدام التفجيرات النووية السلمية إلى أغراض عسكرية .

على الرغم من الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فان خطر انتشار الأسلحة النووية ما يزال قائما ، وأود أن أؤكد هنا ، أن من بين الخطوات الأولى والهامية في منع هذا الانتشار ، هو أن نضمن وصول أكبر عدد من الأقطار ، وتصديقها على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وكما ذكر الدكتور اكالاند في حديثه ، وكما ذكر السيد ممثل بولندا في حديثه اليوم ، فان بلدي قد صدقت على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في ٨ من حزيران / يونيو من هذا العام واننا نأمل أن ينضم أكبر عدد ممكن من الأقطار إلى التصديق على هذه المعاهدة حتى تصبح وثيقة دولية فعالة في منع انتشار الأسلحة النووية .

وقد رحب بلدي بالقرار الذي اتخذته كل من المملكة المتحدة ، والولايات المتحدة باخضاع جميع مرافقها النووية المدنية لنظام الضمانات التابع للوكالة ، ونأمل أن تتبع دول أخرى تملك أسلحة نووية هذا المثال . واننا نؤمّن أن مثل هذا الحمل سوف يساهم بكل تأكيد إلى التقليل من عدم المساواة القائم بين الدول النووية وغير النووية في المشاركة في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، ونحو الاشتراك الواسع في نظام منع انتشار الأسلحة النووية .

وفي اليابان ، كما هو الحال في أقطار أخرى ، فان تحقيق دورة كاملة للوقود النووي ، قد أصبح مشكلة ملحة وهامة وذلك مع تزايد الطاقة الكهربائية المولدة نوويا ، وحتى يمكن زيادة استخدام الطاقة النووية ، يجب أن نجد اجابات على عدد من الاسئلة الهامة مثل كيفية ضمان موارد كافية للوقود النووي لمواجهة الطلب المتزايد عليها وكيفية تحقيق استخدام فعال لهذه الموارد من خلال تنمية مفاعلات سريعة ، وكيفية وضع نظام للاستفادة من الطاقة النووية ، والتغلب على مشكلة المواد المشعة . ان اليابان تبذل كل جهد في ايجاد حلول لهذه المشكلات ، والتي تتسم دراستها في الوكالة وفي محافل دولية أخرى واننا نأمل أن تؤدي هذه الجهود إلى ايجاد اجابات فعالة .

سوف نحتفل في العام المقبل بالعيد العشرين للوكالة الدولية للطاقة الذرية . وخلال

المشرعين عاما الماضية ، فان الوكالة قد حظيت بمكانة متميزة بصفتها وكالة دولية فعالة في أسرة الأمم المتحدة ، وذلك تحت ارشاد الدكتور أكازند وان هذا الاعتراف من جانب الدول الاعضاء ، انما يعد تقديرا كبيرا للوكالة ، واننا نأمل أن يزداد التعاون الوثيق بين الدول الأعضاء في اطار الوكالة وذلك بروح من التفاهم المشترك ، والاحترام المتبادل وأن يستمر ذلك في أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع دعمها في السنوات القادمة .

ان اليابان قد اعترفت دائما بأهمية التعاون الدولي من خلال الوكالة لتشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في اليابان وفي بقية أنحاء العالم . وأود أن أعلن هنا ، أن اليابان سوف تستمر في الاشتراك بفاعلية في أنشطة الوكالة ، وتقدم دعمها لها في السنوات القادمة .

السيد تيكونوث (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية (الكلمة بالروسية) :

سيدى الرئيس ، ان جمهورية روسيا البيضاء تعتبر ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، قد قامت بصورة ملائمة بانجاز المهام التي أنيطت بها في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ان الوكالة تقوم بعمل مجد ومفيد من أجل التوسع في التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية ، والأساليب الفنية النووية ، وحماية البيئة ، وتنظيم الاجهزة للاعلام النووى وتنظيم المعونة الفنية ، ومساعدة الدول النامية .

ولابد من ملاحظة نشاط الوكالة وبصفة خاصة مايتعلق بالتطبيق العملي لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . وفي هذا الشأن ، فاننا نود أن نؤكد أنه من الضرورى أن نعزز نظام عدم الانتشار وان نضمن أن يتم التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، وألا يؤدى هذا التعاون الى انتشار الأسلحة النووية .

ان أنشطة الوكالة في مجال التحكم عن طريق تطبيق معاهدة عدم الانتشار لابد من تقديره حق قدره ، وكما جاء في تقرير الوكالة في نهاية عام ١٩٧٥ فان الوكالة قد أبرمت اتفاقات ضمانات مع ٦٤ دولة ، منها ٤٤ دولة أطراف في المعاهدة ، و ٢٣ من هذه الدول لها نشاط نووى هام . وفي هذا الصدد فانني أشير الى الوثيقة A/31/171, Paragraphs 131 and 132 .

وبطبيعة الحال فان هناك الكثير مما زال في حاجة الى انجاز حتى يمكن لنظام الرقابة على استخدام المواد النووية الذى تضطلع به الوكالة أن يتحسن . ولكي يكون هذا النظام بالفعل فعالا ، فلا بد أن نستبعد استخدام المواد النووية لأغراض لا تتفق مع الاستخدام السلمي للطاقة النووية .

وكذلك لابد من ان نلاحظ عمل الوكالة في مجال التفجيرات النووية في باطن الأرض للأغراض السلمية وفي هذا الصدد فانني اود أن أشير الى أهمية الاتفاق الموقع بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في ٢٨ مايو/ أيار الماضي من هذا العام ، إذ أن له دور هام بالنسبة للاستخدامات السلمية للمواد النووية ، وأن تستخدم التفجيرات في اطار هذا الاتفاق لأغراض سلمية على وجه التحديد ، ولذلك تم النص على ضمانات ضرورية خاصة بالأحكام المتعلقة بالرقابة ، والاتفاق سوف يشجع على زيادة وتطور التعاون بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة فيما يتعلق بالاستخدام السلمي للطاقة النووية ،

(السيد تيكونوت ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

ما سيكون عاملا مشجعاً بالنسبة للدول الأخرى . وهذه الاتفاقية مع الاتفاقيات السابقة سوف تشكل في مجموعها حلقة جديدة في السلسلة التي تهدف الى الحد من التسلح ، والتحرير الكامل للتجارب النووية . .

وكعضو مؤسس في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فان روسيا البيضاء تلعب دورا نشطا في عمل هذه الوكالة ، ونحن نؤيد الفكرة التي تنادى بضرورة تشجيع الوكالة لتعاون أفضل بين الدول في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتعزيز الأمن والسلم الدوليين . وفي روسيا البيضاء يوجد أساسا عمليا لحل المشاكل بالنسبة للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ، في اطار خططنا الاقتصادية الوطنية وتطوير التعاون مع الدول الأخرى ، وقد قمنا باحراز تقدم هام في اطار استخدام الطاقة النووية في الزراعة وتطوير مختلف الصناعات والأبحاث العلمية وفي الطب أيضا . كذلك فنحن نقوم بأبحاث شاملة لايجاد امكانيات جديدة لاستخدام الطاقة النووية في مجال الطاقة الانتاجية ، ومنذ ١٤ عاما أمكننا صنع مفاعل نووي للأبحاث . وروسيا البيضاء على استعداد لتشارك الدول الأخرى ، بما فيها الدول النامية تجربتنا في مجال استخدام الطاقة النووية ، وطوال ثلاث سنوات ، فنحن نقدم مساعداتنا الاختيارية ومساهماتنا في صندوق الوكالة من أجل التعاون مع الدول النامية ، ونحن نحبي جهود الوكالة في هذا المجال . ان وفد روسيا البيضاء يود في الوقت ذاته أن يوجه الانتباه الى أنه من غير المقبول ان نقدم معونة للدول التي تنتهج سياسة عدوانية وعنصرية .

وفي الوضع الدولي الحالي ، فليست هناك مهمة أكثر إلحاحا من وقف سباق التسلح ، وتحقيق نزع السلاح . ولتحقيق هذا الغرض ، فان الوكالة عليها أن تقدم مساهماتها ، ويجب عليها أن تسهم في هذا المجال ، لأنها مركز التعاون بين الدول في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ، وهي تسهم في تعزيز نظام عدم الانتشار النووي ، ومن جانبنا فان روسيا البيضاء كبقية دول المجتمع الاشتراكي سوف تسبذل كل ما في وسعها في اطار الوكالة لتحقيق هذه المهمة الكبيرة مستقبلا .

السيد يارتون (كندا) (الكلمة بالانجليزية) : لقد أنيطت الوكالة الدولية للطاقة

الذرية بمسؤولية تشجيع التخطيط الملائم للطاقة النووية عن طريق تبادل التدريب ، من أجل تبادل المعلومات وتطوير قواعد الأمن والحماية ، ومهمتها أيضا هي أن تعزز الامن الدولي عن طريق ممارسة فعالة بقدر الامكان لمسؤولياتها في مجال الضمانات ، وتنمية المستويات من أجل توفير الامن الطبيعي

للمواد النووية . وهذه المسؤوليات تتزايد أهميتها مع تزايد برامج إنتاج الطاقة النووية في العالم بأكمله ، وبالتالي فإن كندا تنظر الى مجالات النشاط الخاصة هذه على أنها حيوية لضمان ألا يكون للطاقة النووية أى تأثير أو خطر على الانسان أو بيئته ، وان يسهم هذا الاستخدام السلمي للطاقة النووية في تقدم الانسانية وألا يصبح عامل اضطراب بسبب الاسلحة النووية .

وكندا تواصل تأييدها للتوسع في برنامج الطاقة النووية في العالم ، عندما تعتبر هذه البرامج أكثر ملاءمة لدولة من الدول ، مثلا عن طريق تنويع أساسها النووى الحيوى الذى يتوقف بصفة خاصة على الوقود الطبيعي ، وبعض العناصر يجب أن تؤخذ في الاعتبار بالنسبة لاختيار الطاقة النووية ، ومثلا الحاجة الى اقتصاديات السلم ، وبالطبع هذا يطبق في كل مرة يتخذ فيها قرار في مجال الطاقة يترتب عليه أموال ضخمة . ان قرارا بأن نلعب ورقة الطاقة النووية ، وأن نزيد من طاقة هذا القطاع يجب أن يأخذ في الاعتبار العناصر الاضافية التي تقتضي تخطيطا وتحليلا مستفيضين . وعندما نقرر أن نطبق أو نتوسع في برامج الطاقة النووية ، فمن الضروري أن نأخذ في الاعتبار أيضا هذه العوامل الاضافية . ولتحقيق البرامج النووية ، لا بد من أن تكون هناك مصادر مضمونة ودائمة للوقود ، وقدر كبير من اليورانيوم ، هذا الناتج الذى تزداد ندرته بالنسبة للمطالب المتزايدة ، ولا بد من تدريب الاشخاص المؤهلين والمتخصصين والفنيين وتطبيق اجهزة تشغيل للمحطات .

ولا بد من تشكيل أجهزة تنظيم لضمان حمايتهم ، ونشبت أن أجهزة إدارة الفضلات في المدى الطويل لا يمكن أن تخزن دون خطر المواد غير المشعة .

ولست أشير الى هذه الاعتبارات العامة بروح سلبية ، ولكنها تعتمد تحديدات بالنسبة لمجتمعاتنا ، وهي تهدف الى ضمان طاقة ملائمة للتنمية الاقتصادية ، ان ادخال اي اسلوب فني جديد ، يقتضي ظهور مشاكل جديدة ، وتحديات جديدة ، ونظرا للطابع المعقد لاختيار انواع الطاقة الذي يجب ان نقوم به ، فمن الضروري أن نوحّد جهودنا ، وفي هذا التحليل ولايجاد حل للمشاكل ، فان كندا تتجه الى الوكالة بالنسبة للقيادة في هذا المجال الذي نحتاجه ، نظرا لكفاءتها الخاصة .

ويسعد كندا ان تلاحظ ان التقرير السنوي للوكالة عام ١٩٧٥ ، أولي اهتماما خاصا بتدريب الموظفين وتوفير الخدمات الاستشارية والمعونة للدول الأعضاء خاصة الدول النامية . ان الموارد الكاملة المتاحة من أجل المعونة الفنية ، مازالت تتزايد الى حد كبير ، ويسجل التقرير النووي ، التزايد المقارن بالنسبة للمشروعات الكبيرة التي تطبقها الوكالة ، كمشروعات برنامج الامم المتحدة للتنمية ، وقد اصبح من الواضح أنه كلما تزايد عدد الدول التي تلجأ الى الطاقة النووية في المدى البعيد ، كلما كان مطلوبا من الوكالة أن تقدم المعونة ، وكذلك برامج التدريب اللازمة لضمان ادارة فعالة وملائمة للبرامج النووية ، ان كندا تؤيد هذه الجهود ، وسوف تواصل تقديم تأييدها ومساهماتها في الاعوام القادمة . وفيما يتعلق بالمعونة الفنية ، يسعدني أن أؤكد لكم ، أن الحكومة الكندية سوف تدفع ، الحصة المخصصة للصندوق الطوعي هذا العام أيضا .

وفي اطار تأييدها الطويل المدى لوكالة الطاقة النووية ، ولمعاهدة عدم الانتشار ، فان كندا قد اكدت دائما وبقوة عن طريق الوكالة ، على تزايد المعونة للدول النامية ، في اطار التطبيق المتوسع للمعلم النووي ، على المشاكل العالمية ، هكذا فاننا نشجع عمل الوكالة لتطوير برامج عالمية نووية ، وهكذا فانه لمساعدة الوكالة في عملها من أجل التطوير ، فقد قررت كندا ان تنشئ بالتعاون مع هذا الجهاز صندوقا ماليا خاصا تبلغ قيمته ٣٠٠ ألف دولار ، وهذا الصندوق سوف يتم ادارته بصورة كاملة من قبل الوكالة ، ويقتصر على الدول الأطراف ، في معاهدة عدم الانتشار ، ومن المنصوص عليه ، أن مساهمة كندا هذه سوف تضاف الى المعونة المقدمة للتنمية ، التي تقدمها

وكالة الطاقة النووية الى الدول الاطراف في معاهدة عدم الانتشار بصورة منتظمة .
ان اهتمام الوكالة بالتنقيب والحفر ، واستغلال مناجم اليورانيوم ، هو مجال أيضا له أهمية خاصة بالنسبة لكندا ، ليس فقط لأننا من كبار المنتجين لليورانيوم ، ولكن أيضا لأن أهمية اليورانيوم بالنسبة لكافة الدول التي لديها برامج طاقة نووية ، وقد حاولت كندا دائما ، أن تضع الكفاءات التي لديها ، والمعلومات المتوفرة لديها في مجال انتاج اليورانيوم ، تحت تصرف الوكالة ، وسوف تواصل ذلك .

اننا نشعر بالارتياح هذا العام أيضا ، لأن نرى تزايد نشاط الوكالة في اطار الأمن النووي ، ويجب على الوكالة ان تبحث بعدد متزايد من البعثات لتقديم النصائح الى الدول الأعضاء في مجال منح التصاريح واختبار المواقع ، ومهام المراقبة الاخرى ، والتنظيم في مجالات الامن النووي ، وحماية البيئة ، ونحن نعتقد ، ان نرى صياغة ديباجات للقوانين والكتيبات المرشدة لأمن المفاعلات ، لأن هذا يحرز تقدما بصورة مريحة ، ونحن نأمل أن عددا متزايدا من القوانين والكتيبات المرشدة التي يمكن أن تطبق على كافة المفاعلات ، سوف تكون متاحة في الوقت الملائم . ونعتقد أنه من الضروري ان تكون هناك قواعد أمن يتفق عليها على المستوى العالمي ، اذا طبقت الدول برامج نووية تتفق مع حاجتها في التنمية ، وتتوسع وفقا لخطط مأمونة .

وتؤيد كندا بحماس الدراسة التي تقوم بها الوكالة حول المراكز الاقليمية لدورة الوقود ، فالمخاطر الكامنة في وعرة لاحدود لها ولا رقابة عليها من المخزون الفائض للبلوتونيوم واضحة تماما ، كذلك فان الفوائد التي يمثلها بالنسبة للأمن الدولي والموارد من الطاقة العالمية ، توفر احتياطي من الوقود تتم ادارته والتحكم فيه على المستوى العالمي ، كلما تزايدت احتياجات البشرية ، وهذه فوائد بديهية ، ومن المؤكد أن عددا كبيرا من المسائل التي أشرنا اليها الآن في حاجة الى حل ، ولكن كندا ترى أنه لا بد من العمل بجد في هذا المجال ، لقد تأثرنا بالاتقان الذي أنجز به عمل الخبراء تحت اشراف الوكالة في مجال المراكز الاقليمية ، وسوف ندرس تقريرهم بعناية كبيرة ، كذلك نود أن ندرس باستفاضة مختلف الافكار الخاصة بالادارة الدولية للبلوتونيوم او الوقود المستخدم .

ان الخوف من أن يؤدي تحول المواد النووية الى ظهور مواجهات دولية قد شكل حتى الآن عاملا حاسما في " المناقشة حول المسائل النووية " بالنسبة للعديد من البلدان ، كما تمثل في بعض الحالات اهتمام الجمهور ببرامج الطاقة النووية والتعاون الدولي ، وكما لاحظ المدير العام ، فسن

بين مصادر الاهتمام الأساسية في هذا الشأن هو أن التفويض الممنوح للوكالة في مجال الضمانات ومواردها يجب أن يكون على مستوى مهمتها ، وهذه نقطة هامة ، فقد عكس تزايد مهام الوكالة في مجال الضمانات تزايد البرامج الدولية للطاقة النووية . ويسعدنا أن نلاحظ أنه قد نص على إنشاء الإدارة الثانية للمعطيات في مجال الضمانات ، كذلك نؤيد إنشاء مكاتب إقليمية سوف تساهم في التطبيق الفعال للضمانات ، وكما قال المدير العام ، فنحن نعتقد أيضا أن عمل المجموعة الاستشارية الدائمة المكلفة بتطبيق الضمانات أساسي ، وكندا تأمل أن هذه المجموعة ، سوف تلعب دورا هاما ، بالنسبة لتقديم النصح للمدير العام ، على مستوى واسع ، بالنسبة للمسائل المرتبطة بفاعلية الضمانات ، وتوفير البيانات حول تطبيقها ، وبالتعاون مع الوكالة ، فإن كندا تشترك بنشاط في تطبيق أساليب فنية متطورة ، بالنسبة لتطبيق الضمانات ، وسوف تواصل هذا العمل ، ونود أن نهنيء المدير العام لأنه أشار إلى نقطة ضعف في النظام الحالي للضمانات الدولية ، في الفصل الخاص بالحد من أهمية الضمانات بالنسبة لبعض البلاد ، ونعتقد أن المجتمع الدولي عليه أن يعيد النظر في الوسائل المتاحة لأعضاء الوكالة ، الذين يعملون سوية للتوصل إلى هيكل شامل وعالمي وفعال ، في مجال الضمانات الدولية .

أود أن أعبر لكم عن أمتي ، فيما يتعلق بعمل الوكالة بالنسبة للأعوام القادمة ، ومن المفروغ منه ، أن التعاون الدولي الذي يجمع عدد كبير من الأمم ، في مجال بهذا التعقيد ، يشكل مهمة صعبة بالطبع ، ومع ذلك ، فإن الوكالة قد نجحت في الحصول على اتفاق عام في الرأي ، وهذا تم في أغلب الأحيان في ظروف صعبة . إن فاعليتها قد أدت إلى تعهد كافة الدول الأعضاء بإيجاد حلول للمشاكل الصعبة ذات الطابع الفني . إن التعاون الدولي ضروري لحل المشاكل المرتبطة بتطبيق الذرة ، وفي هذا الشأن فقد كانت الوكالة حتى الآن جهازا دوليا من أكثر الأجهزة فاعلية ، ومع ذلك ولكي تبقى فعالة ، يجب عليها أن تحصل من الدول الأعضاء على نفس التعاون ، الذي حصلت عليه منذ إنشائها ، ومن جانبنا سوف نعمل بقدر الامكان لتحقيق هذا الفرض .

وختاما ، أود أن أهنيء المدير العام للوكالة على الصفات الاستثنائية للزعامة ، التي أبداهما والمهارة وحسن التصرف اللذان أبداهما ، وأؤكد لكم أن كندا التي تشرفت أن تعمل فيها في أول مجلس للمحافظين للوكالة حوالي ٢٠ عاما مضت ويسعدني ، أن أؤكد لكم سمادتي بعمل الوكالة على هذا المستوى ، وأؤكد لكم أن كندا سوف تؤيد دون تحفظ أنشطة ومشروعات الوكالة .

السيد ألن (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : استمع وفد المملكة

المتحدة باهتمام كبير الى تقديم المدير العام الدكتور أكلا ندلتقيرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،
واننا ممتنون لكلماته ، وان الطاقة النووية تقدم خدمات جليلة للبشرية ، بيد أنها تحمل في طياتها
خطر انتشار الانفجارات النووية ، وكذلك الاخطار المحتملة للصحة والبيئة ، ان الوكالة تلعب دورا
حيويا في محاولتنا المشتركة لتحقيق هذه الفوائد وتجنب المساوئ .

ان حكومة المملكة المتحدة ، مازالت تعتقد ان معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ، انما
تشكل أضمن وسيلة حالية للسيطرة على خطر انتشار الانفجارات النووية ، واننا نشاهد جميع الحكومات
التي لم تنضم بعد الى هذه المعاهدة أن تفعل ذلك ، ومع ذلك فاننا ندرك أن بعض الأقطار
تشعر بأنه ليس في امكانها - لأسباب خاصة بها - أن تنضم الى هذه المعاهدة بالرغم من مشاركتها
في الرغبة العامة في تجنب انتشار النوى ، ولذلك فاننا نرحب بصفة خاصة بالترتيبات التي قامت
بها الوكالة لتمكين الدول التي لم تنضم الى المعاهدة في اخضاع جميع مرافقها النووية المدنية
لنظام الضمانات التابع للوكالة ، ومن ناحيتنا فانني سعيد بأن أعلن بأنه قد تم توقيع اتفاقية ثلاثية
الأطراف بين المملكة المتحدة ، والوكالة ، والوكالة الأوروبية للطاقة الذرية ، وهي متعلقة باخضاع
القطاعات التابعة للصناعة النووية البريطانية التي تدخل في برنامجنا النووي المدني ، وقد وقعت
هذه الاتفاقية في فيينا في ٦ أيلول / سبتمبر ، واننا نأمل أن يشجع هذا الاتفاق وكذلك العرض
الاستطوعي الأمريكي دولا نووية أخرى على أن تتبع نفس الطريق .
والخطر الرئيسي الآخر المرتبط باستغلال الطاقة النووية ، انما يكمن في الأخطار التي

التي تهدد الصحة والبيئة ولا سيما الاخطار المتصلة بإدارة الفضلات المشعة ، وهذا مجال آخر
يجب على الوكالة أن تلعب دورا هاما فيه ، وان حكومتني سوف تستمر في دعمها في ذلك تماما .

وقد لعبت المملكة المتحدة دورها في الدراسة الهامة التي قامت بها الوكالة والخاصة
بالمراكز المتعددة الجنسيات لدورة الوقوف ، وقد اشتركت المملكة المتحدة كذلك في أعمال المجموعة
الخاصة بالانفجارات النووية السلمية ، وان وفد بلادى يشعر بأن هاتين الدراستين هامتان للنضاية ،
واننا ممتنون للتقدم الذى حدث حتى الآن ، واننا لانفهم تماما لماذا وردت إحدى هاتين
الدراستين في فقرة من الديباجة في مشروع القرار A/31/L.16 بينما نرى الدراسة الأخرى في فقرة

من المنطوق ، واننا نرى أنه يجب الإشارة الى هاتين الدراستين في فقرتين من المنطوق ، وباستثناء هذا المنطوق فاننا نؤيد تماما مشروع القرار .

أود في النهاية أن أكرر تقدير حكومتي لعمل الوكالة الممتاز ودعمنا الكامل للمدير العام وللموظفيه في أعمالهم .

السيد برات جاى (الأرجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد الأرجنتين قد درس بعناية التقرير السنوى لعام ١٩٧٥ للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، هذا التقرير الذى قدم لنا بنفس الوضوح الذى اعتدناه والذى تميزت به التقارير السابقة .

وقد استمعنا باهتمام مشابه الى البيان الذى ألقاه بالأمس المدير العام للوكالة ، هذا البيان والذى بسبب أهمية الموضوعات المعالجة به التي تشكل تكملة للتقرير في حد ذاته ، كان يجب أن يكون محل دراسة أكثر تعمقا قبل أن تدرس الجمعية المسألة التي تعيننا اليوم .

ان جمهورية الأرجنتين تولي التطبيق السلي للطاقات النووية مكانة خاصة في الأولويات التي حددت ، وفي مجال العلوم والتقنيات ، وفي مجال الطاقة الكهربائية ، ان طلب بلادى في هذا المجال الأخير يبين أنه في خلال الأعوام الأخيرة من هذا القرن ، سندكون في حاجة الى اقامة مراكز تقدر طاقتها ب ١٥ ألف ميجاوات من الطاقة النووية ، ولتحقيق هذا الغرض فان الأرجنتين ليست في حاجة الى الالتجاء لانشاء محطات نووية رئيسية ، وبالطبع بفضل المساهمة النشطة للشركات القومية والاجنبية ، فاننا نتولى مسؤولية ادارة وتركيب وتشغيل المحطات النووية التي سوف يتم بناؤها .

وفي اطار هذه الخطة التي تنص على تطوير الطاقة النووية أيضا من أجل التزويد بالطاقة النووية ، فان الحكومة الأرجنتينية تنوى أن تواصل تعاونها الوثيق ، هذا التعاون الذى تسم دائما مع الوكالة الدولية ، ان مساهمة الوكالة كانت قيمة للغاية ، وان بلادى قد استجابت لهذا بصورة جزئية عندما سمحت للفنيين بأن يقدموا معلوماتهم وتجاربهم في مجالات تعتبرها الوكالة ذات أهمية كبيرة .

وفي هذا الاطار لا بد أن نعبر عن الرغبة في أن تدريب الفنيين في أمريكا اللاتينية يمكن أن يتم في منطقتنا .

وان المعونة المشورة التي حصلنا عليها من الوكالة هي سبب اضافي يجعلنا نعبر عن قلقنا ازاء اتجاه يؤثر بسبب مباشر على الدول النامية ، وأشير في هذا الشأن الى الاختلاف الكبير بين زيادة موارد الوكالة والتزايد الأقل من الأول وانذى تم تسجيله في الأموال المخصصة للمعونة الفنية بالنسبة للبلاد النامية ، اننا نفهم بالطبع أن الوكالة يجب أن تستجيب لضغوط مستمرة لكي تزيد من نشاطها في مجالات أخرى ، ومع ذلك فعليها الالتزام بأن تذكر بأن مسؤوليتها الرئيسية هي أن تتوسع وأن تزيد في فوائد التكنولوجيا النووية السلمية للذين في حاجة أشد اليها ، وللذين ليست لديهم وسيلة متاحة لتطوير هذه الطاقة ، أو بعبارة أخرى بالنسبة لغالبية شعوب المجتمع الدولي .

وعلى الوكالة أن تقدم نظاما مؤمنا وجا للأمن والمخصص عليه في لائحة الوكالة ، بالنسبة للمصونة في إطار الأنشطة السلمية التي قبلتها الأرجنتين ، وذلك التي وردت في جهازها الرئيسي لضمان تعاونها دون تمييز ولتفادي ألا تخضع الدول الأعضاء لممارسات الاحتكارات أيما كانت الفوايا التي تحدو والذين يمارسون هذه الممارسات .

وان المواد ٢ ، ٣ من لائحة الوكالة واضحة تماما . وانهما يكونان في روحهما ونصبهما مجموعة متوازنة من الأولويات والالتزامات التي يمكن أن تتغير في الواقع عن طريق تطبيقها أو اغفال ما ورد فيها من مضمون .

ان جمهورية الأرجنتين التي - نظرا لشخصيتها وتاريخها - اختارت وبحرية أن تؤيد السلام والتنمية ، تود أن تضمن للوكالة أن تستمر في عملها ، وسوف تواصل تأييدنا لها ، اذا اقتضت الحاجة على أجهزتها وتطبيق لائحته وعلى أهداف ميثاق الأمم المتحدة ، وفي إطار ما قلته فإن وفد بلادي يسعد أن يؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.16

السيد شافيز (غرينادا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد غرينادا يعرب عن تقديره واحجابه بعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ولا سيما لمديرها السيد الدكتور ايكلان . ان جهود الوكالة هذه قد ساهمت في تحقيق مهام كثيرة بنجاح وفي انجازات كثيرة وردت في التقرير .

واننا نعلق أهمية كبيرة على عمل المصونة الفنية ، وبالرغم من أن غرينادا لم تتلق أى مصونة من هذه فائنا نرى أنه يجب التوسع في البرنامج على أساس لا يتسم بأي تمييز . وفيما يتعلق باقامة مراكز لإدارة الوقود النووي ، نرى أنه يجب أن تقوم على أساس اقليمي وذلك وفقا للائحة الوكالة نفسها .

ان الحاجة الى ايجاد قواعد أخرى للضمانات قد ازدادت الان نظرا للانتشار الكبير في تجارب الانفجارات ، واننا نرى أن إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية تمثل أكبر أمل لنا ، ولذلك فقد وقعنا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، ونندعم كل الجهود في هذا الاتجاه . ان غرينادا ترى أيضا أنه يجب ألا تقام وكالات جديدة ، وذلك من أجل الاقتصاد والفعالية

ويجب أن تستمر كل الأنشطة في إطار الوكالة الحالية ، نظرا لأن إنشاء وكالات جديدة سوف يحصل ميزاتنا أعباء جديدة لا نستطيع أن نضطلع بها . كما أن الوكالة تقوم بالأغراض التي تسمى اليها جرمًا .

كما أن هناك خطر حالي ناجم عن أنشطة بعض الدول التي تحاول أن تملك أسلحة نووية وذرية جديدة . ويمكن - في نظرنا - أن يزداد عدد الدول التي تملك أسلحة نووية مما يخلق أخطارا جديدة للبشرية . وكذلك أخطارا في احتمال استخدام هذه الأسلحة النووية " الصغيرة " . وفي هذا الصدد ، فإن غرينادا تؤيد ما قاله هذا الصباح السيد ممثل اليابان وهي الدولة التي عرفت فظائع الحرب النووية .

كما يجب دعم جهود الوكالة الخاصة بالسيطرة على القوقد النووي لأنه على الرغم من توفر قوة الردع الا أننا نشاهد نقصا في انتاج القوقد الذري ، ونحن نؤيد الاقتراحات التي قدمها السيد ممثل كندا ، ونرحب ببياناته بالنسبة لإنشاء صندوق جديد لأموال المائة ، وقد اتبعنا دائما سياسة واضحة في هذا المجال اليهام . ان نظام الضمانات الدولي الذي اقترحه كندا يمثل حجر الزاوية في نمو الاستخدامات السلمية للطاقة النووية دون تهديد للصحة أو البيئة .

ان غرينادا بلد صغير لم تستطع حتى الان أن تنمي صناعتها النووية وهي بعيدة عن ذلك الا أننا نرى أن علينا أن نقدم دعما للوكالة تماما . ولذلك فائنا سنصوت بالموافقة على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.16.

السيد توليفوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

ان وفد الاتحاد السوفياتي يود - قبل كل شيء - أن يؤكد الأهمية القصوى التي يوليها لتطوير الوكالة من أجل تطوير التعاون الدولي في إطار الاستخدام السلمي للطاقة النووية ، ويتضح من التقرير ومن بيان المدير العام للوكالة أن الوكالة قد قامت بعمل مفيد للغاية في التطبيق العملي لمعطوق ولأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة الذرية .

ان دور الوكالة قد ظهر واضحا كدور الجهاز الرئيسي الذي يعمل لتفادي انتشار السلاح النووي وهذا طبيعي اذا أخذنا في الاعتبار الاتجاه العالي لتطوير الطاقة النووية ، والتوسع فسي

تجارة المواد النووية والتجهيزات ، بالرغم من أن عددا من الدول انضم حديثا الى المعاهدة ومنها جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وإيطاليا ، واليابان ، وأن عدد اتفاقات الضمانات التي أبرمت تطبيقا للمعاهدة قد تزايدت . فان مشكلة عدم الانتشار لم يتم حلها مع ذلك ، وقد وضع ذلك في مذكرة الاتحاد السوفياتي حول مسألة وقف سباق التسلح وفزع السلاح التي قدمت الى الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة .

لا بد أن نهدف الى أن تصبح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية معاهدة عالمية حقا . ومن ناحية أخرى فمن الضروري أن نطبق ضمانات دقيقة للغاية حتى يمكن للتعاون الدولي في إطار الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ألا يتحول الى انتشار السلاح النووي ، انها ليست مسألة تجارية ولكنها مسألة سياسية تتعلق بالأمن الدولي وهي مسؤولية خاصة تقع على عاتق الدول التي لديها المصدرات والمواد النووية . وان الاجراءات التي اتخذت في هذا الإطار تهدف الى تحقيق هدف رئيسي وهو الحد من امكانية صنع أسلحة نووية في البلاد التي بسبب أوضاعها ليست أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

وهذه الاجراءات ليست تمييزية ولكن تطبيقها المصالح العليا للأمن الدولي ، وهي تتفق تماما مع الغرض من المعاهدة ، التي انضم اليها اكثر من ثلثي دول العالم .

ان الاتحاد السوفياتي في سياسته الخاصة بالتصدير النووي يطبق اجراءات دقيقة للغاية لتفادي امكانية انتشار السلاح النووي . ان الاتحاد السوفياتي يؤيد تطبيق نظام الرقابة على تزويد الدول بالمواد النووية والمعدات ، وذلك على مستوى عالمي . وهو البرنامج الذي تطبقه الوكالة . ونحن على استعداد للتعاون مع كافة الدول من هذا الغرض .

وانه لما له أهمية خاصة ، ذلك الاتفاق الذي وقعت عليه ٢٢ دولة ، منها الاتحاد السوفياتي حول عدم تزويد الدول بالسلاح النووي والمنشآت دون رقابة من الوكالة . ان الامر يتعلق بان ينضم اكبر عدد من الدول لهذه الاتفاقية ، وأن نزيد من قائمة المواد والوسائل الفنية التي يجب أن تخضع للرقابة .

وهناك أهمية خاصة لتعزيز نظام عدم الانتشار ، ولا بد من ان نتأكد ان الضمانات التي تقدمها الوكالة تطبق على الدورة النووية بأكملها ، للدول غير النووية ، ولا يجب ان تقدم المعدات والتجهيزات او المعونات ، في مجال النشاط الذري السلمي لدول لم توقع على المعاهدة مالم تتعهد هذه الدول بعدم استخدام هذه المعدات والتجهيزات في اطار صنع اجهزة نووية لاغراض عدائية .

ولنفس الغرض فلا بد من الحماية الطبيعية للمواد النووية ولذلك فان الاتحاد السوفياتي على استعداد للتعاون نسي ابرام اتفاقية حول هذا الموضوع . ان نشاطات الوكالة في سبيل انشاء مراكز اقليمية لدراسة دورة الوقود ، أمر يؤيده الاتحاد السوفياتي ، ونحن نعتقد أن هذه الدراسة تتفق مع مصالح الدول التي سوف تشترك في هذه المراكز ، وعلى ذلك فان هذا سوف يساهم في الاستخدام الاقتصادي للطاقة النووية وفي تحديد مكان الفاقد من المواد المشعة وعلاوة على ذلك سوف يضمن رقابة أكثر فعالية من جانب الوكالة وهذا امر هام جدا .

ان الاتحاد السوفياتي ، احيانا ، ولا سباب بدئية ، وفي اطار سياسة عدم الانتشار ، يؤيد الاستخدام الواسع للطاقة النووية للاغراض السلمية ، وهذا ينطبق ايضا على الاستخدام

(السيد تولونوف ، اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية)

السلمي للتفجيرات النووية ، التي هي من الجوانب الايجابية لنشاط الوكالة ، وفي الوقت الحاضر فان استخدام الطاقة في اطار هذه التفجيرات له ابعاد كثيرة ، وهو خطوة هامة انجزت عن طريق المعاهدة التي وقعت بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في ٢٨ أيار / مايو الماضي ، ويمكن ان تستخدمها الوكالة لتشجيع التعاون الدولي في مجال التفجيرات النووية للاغراض السلمية وفقا للمادة الخامسة من معاهدة عدم الانتشار ، ان مؤتمر جنيف حول المعاهدة قد اوضح ان الدول التي ليس لديها السلاح الذري يمكن ان تحصل على خدمات في اطار التفجيرات النووية للاغراض السلمية . وقد كان للوكالة دور هام في هذا المجال ، ومن الضروري ان نركز اهتمامنا حول دراسة الاجراءات التي من شأنها ان تسمح بالقيام بهذه التفجيرات دون خطر مما سيسهل المشاكل القانونية او الادارية للمشكلة .

ومن الطبيعي ، فانه في هذا المجال ، هناك امور كثيرة ، لا بد من انجازها ، والاتحاد السوفياتي على استعداد لان يقدم للوكالة كافة المساعدات اللازمة لكي تتولى مهامها وفقا للمادة الخامسة من معاهدة عدم الانتشار .

ان الاتحاد السوفياتي يقيم روابط نشطة وفعالة مع العديد من الدول بالنسبة للجوانب المختلفة للاستخدام السلمي للطاقة النووية ، وبصفة خاصة ، فاننا نقدم مساعدات فنية لا قامطة المحطات الذرية . ان بلادنا تتعاون بصورة وثيقة مع الوكالة في هذا الاطار .

ان حكومة الاتحاد السوفياتي قد قررت اخيرا ان تزيد مساهمتها الاضافية في ميزانية الوكالة لعام ١٩٧٦ بمبلغ ٦٠٠.٠٠٠ روبل ، وذلك من أجل المعونة الفنية . وهذه المساهمة يمكن ان تستخدمها الوكالة للحصول على التجهيزات السوفياتية اللازمة لاغراض المعونة الفنية للدول النامية ، وللقيام بنشاطات في اطار التدريب العلمي في الاتحاد السوفياتي من أجل المعونة الفنية ، وهذا بصفة خاصة لصالح الدول الاطراف في معاهدة عدم الانتشار .

ان الاتحاد السوفياتي عازم على ان يساهم في تطوير التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية ، وفقا لاهداف لائحة الوكالة ومعاهدة عدم الانتشار وبهذه الروح فاننا نؤيد نشاط الوكالة خلال العام الماضي ، وسوف نهيب مشروع القرار المعروض الآن امام الجمعية العامة .

السيد / هس (الولايات المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : باسم حكومة الولايات

المتحدة ، اشيد بالسيد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة النووية ، وموظفيه ، للنوعية الممتازة لعملهم خلال الاعوام الماضية ، وكذلك للتقرير السنوى لعام ١٩٧٥ . ان هذا التقرير يعكس العمل الكبير الذى يتم في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وذلك لفائدة البشرية بأسرها . ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد اثبتت انها وسيلة فعالة ومنتجة لتنمية الطاقة النووية سلميا ولتطبيقاتها ولضماناتها في العالم اجمع .

ان الولايات المتحدة تتطلع الى المؤتمر المقرر عقده في سالزبورج في أيار/مايو ١٩٧٧ ، والخاص بالطاقة النووية ودرستها الوقودية ، وذلك في اطار الاحتفال بالذكرى العشرين للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ونظرا لمتطلبات العالم المتزايدة من الطاقة في السنوات القادمة فمن المناسب ان تصبح الوكالة احدى الوسائل الهامة لتقييم الدور الشامل الذى ستلعبه الطاقة النووية كمصدر بديل للطاقة . وسوف تنتظر حكومة بلادى باهتمام ، الى تقرير مؤتمر سالزبورج هذا .

ان حكومة الولايات المتحدة تؤيد بقوة عمل الوكالة وتتدخل باهتمام الى تقريرها لعام ١٩٧٦ ،

واننا نحث على ايجاد تعاون ودعم دوليين للوكالة ولا نشطاتها وهو امر تزداد اهميته من أجل

تحقيق استخدامات سلمية للطاقة النووية دون المساهمة في انتشار اسلحة نووية او اسلحة اخرى خطيرة .

السيد نياجو (رومانيا) (اللمة بالانكليزية) : ان تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

الذي عرض علينا بروح التحليل المعروفة تماما لدى السيد سيغفارد اكلوند هو تقرير يوضح تماما النشاط المشع الذي قامت به الوكالة . ويسعدني بصفة خاصة أن أرحب بحرارة بوجود السيد اكلوند خلال المناقشات حول هذا البند .

وأود أن أعبر له عن تقديرنا العميق لروح التفاني التي أبداه في أعمال الوكالة ، من أجل تشجيع مساهمة الطاقة النووية في تحقيق الرفاهية للشعوب جميعا .

انه ليسعدني أن أعبر باسم حكومتي عن تقديرنا الصادق للجهود المشمرة ، التي قامت بها الوكالة وموظفيها الذين أبدوا كفاءة وروح شابة كبيرة ، وقد نجحوا الى حد كبير رغم عدم وجود التسهيلات المادية لدى الوكالة من أن يتوصلوا الى نتائج ناجحة في العديد من المشاكل المتعلقة بمجالات التعاون الدولي بشأن الاستخدام السلمي للطاقة الذرية .

ان رومانيا من الدول النامية الاشتراكية أتمدت على برنامج واسع يهدف الى وضع موارد هائلة البشرية والاقتصادية في خدمة هذا المجال . ان بلادنا تهتم بصفة خاصة بأنشطة الوكالة من أجل التيسير على كافة الدول ، وخاصة الدول النامية الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ، مع تقديم الضمانات اللازمة في هذا الشأن .

وكما جاء في التقرير ، فلقد أقررت هذه الوكالة تقدما كبيرا في عام ١٩٧٥ . وذلك خلال الفترة التي قدم عنها هذا التقرير ، وهذا بفضل مساهمة برنامج الامم المتحدة للتنمية ، ان مجموع المبالغ المخصصة لهذا الغرض في عام ١٩٧٥ وصلت الى أكثر من عشرة ملايين من الدولارات ويمثل هذا المبلغ ضعف المبلغ الذي خصص للوكالة في سنة ١٩٧٠ . وقد ترتب على هذا أن زاد عدد مشروعات المعونة الفنية التي تمولها ميزانية الوكالة ، والتي كانت الوكالة هي المنفذ لها .

وقد أولت الوكالة اهتماما لتدريب مواهب الدول النامية ، مع تناليم محاضرات وبرامج خاصة وقد بدأ ذلك في كارلسروه في جمهورية ألمانيا الاتحادية .

وهناك نشاط كبير قامت به الوكالة في مجالات انتاج الطاقة النووية ، وتطبيق المــــواد الانشطارية في مجال الطب والزراعة والتغذية ، وهي المجالات التي تم التعاون بشأنها بين الوكالة وبين بعض وكالات الامم المتحدة ، كمنظمة الأغذية والزراعة ، والصحة العالمية — قد أصبح هذا التعاون أمرا تقليديا في إطار الوكالة .

ومن بين الأنشطة العديدة التي قامت بها الوكالة في سنة ١٩٧٥ ... فإنه يتمين علينا أن نلاحظ بصفة خاصة تلك الأنشطة المتعلقة بالسلامة النووية ، وكذلك المتعلقة بوضع قوانين أمن تتعلق ببعض الجوانب كبناء وتشغيل المحطات النووية .

ان الوكالة هي مؤسسة أنشئت لتشجيع وتيسير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، من قبل كافة الدول ، وقد أنشئت لصالح كافة الأمم ، وهي تدخل الآن في مرحلة حاسمة من أنشطتها انها مرحلة تصنيع الطاقة النووية والتي سوف تتحول الى مصدر طاقة ، يمكن لأبر عدد من الدول الحصول عليها لتحسين مستوى معيشتها ماديا وروحيا .

ومن البديهي أنه بسبب تزايد الداء على الدائقة من قبل الانسانية كلها ، وبسبب تقدم التكنولوجيا في هذا المجال فان الطاقة النووية قد أصبحت مصدرا للطاقة المباشرة المنتجة . وسوف تسمح بالتغلب على الفجوة بين التخلف والتقدم . ان التقدم في هذا الاطار يتوقف على الاجراءات التي تتخذها المجموعات المحدودة من الدول ، والتي تهدف الى الحد ومنع استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية وقد يثير هذا بعض قلقا . ان الأسباب التي قدمت والاعراب عن النية فسي وقف انتشار السلاح النووي ، لا يمكن أن يبرر هذه الاجراءات ، خاصة عندما تضر هذه الاجراءات ببعض الدول التي هي الآن أطراف في معاهدة عدم الانتشار ، وهذا يعني أنها قبلت الالتزام بعدم انتاج هذه الأسلحة . ونحن نعتبر أنه أيا كانت الاجراءات التي سوف تتخذ للحد من خطر أية دولة للاستفادة من نتائج الاستخدام السلمي للسلامة النووية ، فان هذا يتعارض مع أهداف الوكالة تلك الأهداف التي وردت في نظامها الداخلي ، التي تشجع الاستخدام السلمي للطاقة النووية لصالح الانسانية كلها .

ونحن نعتقد أنه لا بد من أن تولي الوكالة أهمية خاصة في برامجها للأساليب التي سوف تسمح بتيسير حصول كافة الدول ، دون تمييز على الاستخدام السلمي للسلامة النووية ، ومن أجل زيادة المعونة الفنية للدول غير النووية وذلك بمنحها أجهزة ومواد نووية ، مع العمل على تحرير نقل التكنولوجيا .

ان تشجيع البحث النووي التطبيقي والنفار ، يقتضي أيضا زيادة أنشطة الوكالة في مجال الطاقة النووية ، ومنع عقود البحث الى الدول النامية ، وتنظيم اجتماعات علمية متنوعة حول المسائل ذات الأهمية لهذه الدول .

وفي ضوء هذه الاعتبارات فإن رومانيا تحيي المبادرة التي قام بها المدير العام والتي تتمثل في عقد مؤتمر حول دورة الوقود لعام ١٩٧٧ . ونعبر عن أملنا في أنه سوف تقتصر أنشطة الوكالة في المستقبل على بحث المشاكل التي لها أهمية خاصة ، أو طابعا خاصا بالنسبة للدول النامية . ونود أن نؤكد ، بأن النشاط الحثي والشمر للوكالة يتوقف الى حد بعيد ، على الإبقاء على وجود توازن رشيد معقول بين الأموال المخصصة لمهمتها الرئيسية ، ألا وهي تطوير الاستخدام السلمي للطاقة النووية وبين الأموال المخصصة لأنشطتها في مجال الضمانات .

إن جمهورية رومانيا الاشتراكية وهي دولة نامية ، تنوّر أن تقيم خلال الأعوام الخمسة المقبلة على أساس برنامجها الوطني محطة تنقيح موالى ٥٠٠٠ ميجاوات من الطاقة النووية . ومما لا شك فيه أن الصناعة والبحث العلمي في رومانيا يجب أن يبذلا جهودا مستمرة لتطبيق برنامج له هذا المدى . ويسعدنا أن يحصل هذا الجهد الوطني على معونة فنية فعالة من قبل الوكالة .

ونحن نعتبر عن ثقتنا في أن جهودنا الوطنية وكذلك التعاون الشمر من جانب الدول التي طورت الطاقة النووية لديها للأغراض السلمية ، سوف يساعدنا على أن نقيم ، بنجاح ، المحطات النووية الأولى في رومانيا .

ان هذه الاهتمامات العملية من قبل بلادى تثبت بوضوح الاهمية التي نوليها لنشاط الوكالة . ونحن واثقون من أنه بفضل التجربة الثرية المتراكمة لدى الوكالة فانها سوف تتمكن ، في عيد هــ المـ العشرين ، الذى سوف يحتفل به في العام المقبل ، سوف تتمكن من تقديم مساهمة ضخمة في تطوير الاستخدام السلمي للطاقة النووية .

ان وفد بلادى يبريد وسوف يصوت لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/322 الذى قدّمته كل من الهند وبولندا والسندغال.

السيد نيوجييور (الجمهورية الألمانية الديمقراطية) (الكلمة بالانكليزية) اسمها لي ، باسم وفد الجمهورية الألمانية الديمقراطية ، ان أشكر السيد مدير عام الوكالة الدولية للطاقة النووية للتقرير والبيان الاضافي حول عمل الوكالة. وفي هذا الصدد ، أود أن احيي الجهود التي لا تكل والتي يبذلها المدير العام الدكتور اكلوند للوفاء بمهام الوكالة.

ان الدورة العشرين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أسهمت مساهمة هامة نحو تنفيذ أغراض ومهام الوكالة . ويمكن أن نلاحظ أن أغلبية اعضاء الوكالة قد عطلوا لاستخدام امكانيات الوكالة ، استخداما كاملا ، نحو تحقيق اهدافها ، ولدعم عملية الانفراج الدولي . والواقع ان الوكالة يمكن ان تساعد كثيرا في تحقيق الانفراج الدولي ، وذلك بتشجيع التعاون الدولي ، وفي مجال استخدام الطاقة النووية استخداما سلميا . ان الشرط الاساسي لذلك هو عدم اســـلالة استخدام نتائج مثل هذا التطبيق السلمي .

ان الجمهورية الالمانية الديمقراطية تناشد وتؤيد الاجراءات الخاصة بوضع حد لسباق التسلح النووى والقضاء على الاسلحة النووية. ان المذكرة الخاصة بمسائل انها سباق التسلح ونزع السلاح التي قدمها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى هذه الدورة للجمعية العامة تولي اهتماما خاصا بالمسائل المتعلقة بعدم انتشار الاسلحة النووية . ويعطي مغزى لانشطة الوكالة ، ولذلك يجب أن نوليها اهتمامنا ، بشكل خاص .

ان الدورة العشرين للمؤتمر العام للوكالة قد أثبتت ، مرة أخرى ، أن الوكالة هي المركز
المعترف به لتنسيق جهود الدول ، بالنسبة للتطبيق السلمي للطاقة النووية . ان ذلك يتعلق ،
بصفة خاصة ، بتطور القوى النووية وتبادل المعلومات العلمية والتكنولوجية وحماية البيئة والابحاث
الخاصة بالاشراف على الاشعاعات النووية والتعاون بين الدول النووية ، واستخدام الانفجارات
النووية تحت الارض للاغراض السلمية .

ان التقدم العلمي والتكنولوجي السريع ، في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، ولا سيما تنمية قطاع القوى النووية ، يجعل من الاساس ، في نظرى ، استبعاد أى استخدام سىي* للطاقة النووية ، وحماية الشعوب من خطر الحروب النووية.

وفي هذا الصدد ، فإن الجمهورية الألمانية الديمقراطية تملق اهتماما كبيرا على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . وخلال السنوات الست الماضية أثبتت هذه المعاهدة فائدتها وقد ساهمت ، بفاعلية ، في عدم انتشار الاسلحة النووية . ولقد تأكد ذلك أيضا في المؤتمر الخاص بمراجعة المعاهدة ، والذي انعقد في جنيف في آيار / مايو ١٩٧٥ . وبالرغم مما تم في توسيع مجال المعاهدة ، فإننا نعتبر أنه من المهم للغاية أن نرى أن عددا كبيرا من الدول قد انضم الى المعاهدة بيد أنه مازال هناك مجال لاتخاذ اجراءات فعالة لمنع انتشار الاسلحة النووية . ان الطابع الدولي الذي تتسم به هذه المعاهدة وتنفيذها الفعال انما يمثل أمرا حيويا ، بالنسبة لمستقبل البشرية . ان وفد بلادي قد أبدى اهتماما كبيرا بما قاله المدير العام عن المعاهدة وعن الاجراءات التي اتخذتها الوكالة لدعم فاعلية الضمانات . ان بلادي تدعم التوسع في برنامج الضمانات التابع للوكالة وترحب بجهود الوكالة نحو تحقيق متطلبات الضمانات في مجال الاستخدام المتزايد للطاقة النووية . ويرى وفد بلادي أن الوكالة يجب أن تهتم ، بصفة مستمرة ، وأن تعمل ، بشكل مكثف ، لتحسين ظروف التنظيم والتكنولوجيا الخاصة بنظام دولي للضمانات . ويتضمن ذلك أيضا وضع تقنيات جديدة نحو مراقبي الوكالة وتعسين النظم الوطنية للاشراف .

وفي المدة الاخيرة ، قامت الوكالة بجهود كبيرة لتحسين اتفاقيات الضمانات التي أبرمت بين الدول غير الاعضاء في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، والفرص من ذلك هو استبعاد امكانية تحويل المواد والمعدات النووية الى اسلحة نووية . ومن الامور الهامة للغاية في هــ

الاتفاقية عدم تحويل المواد النووية والمعدات الى اطراف ثالثة ، دون أن يكون هناك اشراف من جانب الوكالة . وترى بلادى أن الدول التي لم تشترك بعد في المعاهدة ، عندما تتلقى مواد ومعدات نووية من دول أعضاء في المعاهدة أو مساعدة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية الا تحول هذه المواد أو المعدات أو التقنيات الى انتاج أية اسلحة للانفجارات النووية . ان امتداد نظام الضمانات للوكالة الى جميع الأنشطة النووية السلمية في الدول غير الأعضاء في المعاهدة سوف يقوم بمساهمة هامة نحو دعم نظام عدم انتشار الاسلحة النووية . ان موقف وفد بلادى هذا يتمشى ، تماما مع البيان النهائي للمؤتمر الخاص بمراجعة المعاهدة .

وفي هذا الصدد ، فان وفد بلادى يعارض تماما تسليم معدات نووية من جانب بعض الدول الغربية الى النظام المنصرى في بريتوريا . ان هذا يزيد من الاخطار على السلام والامن في الجنوب الافريقي . وقد نصت قرارات الأمم المتحدة ، مرارا وتكرارا ، وطلبت من هذه الدول أن تتوقف عن ذلك . ان الاجراءات التي اتخذتها الوكالة ، لزيادة المسؤولية في ضمان استخدام المعدات النووية وتخزينها ونقلها ، تحظى بدعمنا التام . ويجب على الوكالة أن تواصل جهودها لحماية المعدات النووية ضد السرقة أو السيطرة عليها بالقوة أو تخريبها . ونرى أنه من صالح عدم انتشار الاسلحة النووية قيام جميع الدول — عندما تصدر المعدات النووية — بوضع شروط للدول المتلقية لهذه المعدات بأن تتخذ اجراءات لحمايتها على أساس التوصيات التي قدمتها الوكالة فسي هذا الصدد (INFCIRC/225) .

ان تقرير الوكالة يشير أيضا الى مشكلة مراكز الدورات الوقودية الاقليمية ، واننا نؤيد انشأ مثل هذه المراكز . واننا نرى أن هذه الاجراءات وهذه الطريقة سوف تساهم في زيادة فاعلية برامج الطاقة النووية للحد من خطر الفضلات المشعة للصناعات النووية ولضمان تطبيق الضمانات الفعلية للوكالة .

وبالنسبة للانفجارات النووية السلمية التي تحدث عنها أيضا الدكتور اكالاند ، فان الوكالة قد قامت بعمل مثير خلال العام الماضي تمشيا مع التوصيات التي وردت في البيان النهائي لمؤتمر معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية . وان المجموعة الاستشارية الخاصة التي أنشأها مجلس محافظي الوكالة ، وان بلدي عضو فيه ، قد بدأت دراسة للجوانب السياسية والفنية والاقتصادية وكذلك للجوانب القانونية للانفجارات النووية السلمية . وقد قدمت معدات وتقارير مبدئية في هذا الشأن . ومن الشؤون الهامة لعمل الوكالة في هذا الصدد ، هو توقيع معاهدة الانفجارات النووية تحت الارض للاغراض السلمية التي أبرمت بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في العام الماضي . ان هذه الوثيقة تعد حلقة التقاء بين الاجراءات التي ترمي الى وقف التجارب النووية للاغراض الحربية وبين ايقاف سباق التسلح النووي ، كما أنه يوجد الظروف المشجعة للتفجيرات النووية السلمية في الدول غير النووية عسكريا ويساعد الوكالة على الاضطلاع بمهامها .

ان الانشطة المقبلة التي وردت في التقرير السنوي للوكالة لعام ١٩٧٥ يحظى بتأييدنا . ان البرنامج الجديد للوكالة للفترة من ١٩٧٧ الى ١٩٨٢ يأخذ في اعتباره التطورات السياسية والعلمية والتكنولوجية في العالم أجمع . وهو يشجع الانشطة التقليدية والمهام المرتبطة باستخدام القوة النووية كمصدر للطاقة على نطاق واسع .

وكما ورد في التقرير السنوي ، فان عديدا من الاقطار تعلق أهمية كبيرة على توليد الكهرباء من الطاقة الذرية . ففي بلادى مثلا ، فان نصيب الطاقة النووية أنتج في محطات الطاقة النووية لتوليد الطاقة الكهربائية سوف يرتفع من ١٧ في المائة في الفترة من عام ١٩٧١ الى عام ١٩٧٥ حتى يبلغ ٢٧ في المائة في الفترة من ١٩٧٦ الى ١٩٨٠ . وفي هذا ، فان التعاون المشمل للغاية مع الاتحاد السوفياتي ومع الدول الاشتراكية الاخرى ولاسيما في اطار مجلس التعاون الاقتصادي المشترك ، قد كان له أثر ايجابي للغاية .

وبالإضافة الى المهام التي ذكرتها فيما يتعلق بمعااهدة منع انتشار الاسلحة النووية ، فان بلادى تؤيد البرنامج الشامل للوكالة لوضع اجراءات للحماية ولأعمال الابحاث الخاصة بالفضلات المشعة . ويجب أيضا أن نذكر أهمية المعلومات الخاصة من الناحية العلمية والتقنية في هذا الصدد . ويجب أن نواصل بنشاط العمل المجدى المتعلق بأنظمة الاستعلامات الذى تستفيد منه كل الدول الأعضاء . ولقد أوضح التقرير أن تشجيع التقدم الاقتصادى العلمى التقنى في الاقطار النامية يمثل عنصرا حاسما من أنشطة الوكالة . ومن الطبيعى أن يتم اجراء هذه الانشطة تمشيا مع روح وأغراض معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية . وسوف تواصل بلادى في اطار امكانياتها تقديم دعمها الى برنامج المعونة الفنية . وقد قدمت مساهمة طوعية في هذا الصدد لعام ١٩٧٧ .

أود في النهاية أن أؤكد مرة أخرى ، أن بلادى سوف تقدم مساهمة فعالة نحو دعم التعاون الدولى في اطار الوكالة وذلك تمشيا مع أغراض ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ومع لائحة الوكالة ومع منطوق أحكام معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . وأود أن أؤكد تأييد وفد بلادى لمشروع القرار A/31/L.16 الذى قدمه وفد الهند أمس .

السيد يانكوفيتش (النمسا) (الكلمة بالانكليزية) : اسمحو لى أن أعبر في البداية عن تقدير وفد بلادى الصادق للسيد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة النووية الدكتور . سيجفارد اكلاند ، على تقديمه تقرير الوكالة حول عام ١٩٧٥ ، وعلى بيانه الشامل والمهام الذى يغطي كافة التطورات الحديثة في مجال الطاقة النووية . ومرة أخرى ، فقد نجح الدكتور . اكلاند في أن يعطي للجمعية تقييما واضحا وموضوعيا لجميع مجالات أنشطة الوكالة .

ان تقرير الوكالة المعروض علينا وكذلك بيان دكتور . اكلاند يقدمان الأدلة الواضحة حول الجهود المثمرة للوكالة خلال عشرين عاما من وجودها لتحقيق أهدافها الرئيسية ، أى الاسراع والتوسع في مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والرخاء في جميع أنحاء العالم ، وفي الوقت ذاته تضمن ، فيما يتعلق بالوكالة ، أن المعونة التي تقدم في مجال الطاقة النووية لا تستخدم في أى غرض عسكري .

لقد بلغ اليوم التقدم العلمى والتكنولوجى في المجالات النووية درجة أصبح فيها الاستخدام الواسع للطاقة النووية مع كل تشعباته واقعا يوميا . ان الجهود المستمرة التي تبذلها وكالة الطاقة النووية لمساعدة الدول الاعضاء في تطبيق برامجها الخاصة بالطاقة النووية ، وتقديم المعونة الفنية

المطلوبة دون اغفال للضرورة الرئيسية لضمان الاستخدام السلمي لهذه الطاقة النووية الجديدة والتخفيف من آثارها على البيئة . كل هذه الجهود قد أدت الى تطورها الواسع .

ولكن لا يجب أن نغفل الطبيعة المزدوجة للطاقة النووية . وان بلادى قد أعطت منفى كبيرا لمعاهدة عدم الانتشار من ناحية ، ومن ناحية أخرى فانها بصفة خاصة تنادى بالانضمام العالمي الى هذه المعاهدة التي هي بالرغم من أوجه النقص المديدة فيها مازالت الجهاز القانوني الافضل لوقف أى انتشار متزايد في الاسلحة النووية . وبالتالي ، فاننا نشعر بالارتياح للمعدد المتزايد من الدول التي صدقت على المعاهدة . ونأمل أن يشجع ذلك الدول التي لم تصدق عليها بعد حتى توقع عليها أيضا . كذلك يسعدنا أن نلاحظ أن عدد اتفاقيات الضمانات التي أبرمت مع الوكالة قد تزايد في العام الماضي .

ومع ذلك ، لا يمكن أن يكون هناك شك في أن معاهدة عدم الانتشار ، بغض النظر عن أنها لم يكن لها التأثير العالمي حتى الآن ، فانها أبعد ما تكون عن أن تصبح أداة فعالة حقا لمواجهة خطر الانتشار المتزايد للسلح النووى . ويمكن أن نأمل أنه ، بعد هذه النتائج غير المشجعة لمؤتمر المراجعة لعام ١٩٧٥ ، فان المناقشات المقبلة في اطار اللجنة الأولى للجمعية العامة - المتعلقة بتطبيق نتائج مؤتمر المراجعة قد تضع الاسس اللازمة لاتخاذ اجراءات أكثر فعالية في هذا المجال .

وفي هذا المجال ، وخاصة فيما يتعلق برقابة نقل الاجهزة التي نصت عليها معاهدة عدم الانتشار فان سلطات النمسا قد لاحظت بارتياح التطور المتزايد نحو تحسين المستوى الدولي لفلسفة الأمن الشاملة . وبعد أن اشتركنا في المناقشات السابقة التي أدت الى وضع قائمة متزايدة على اساس دولي واسع ، وبعد أن قبلنا تماما التزاماتنا وفقا لهذا الاتفاق فان بلادى تلاحظ باهتمام مباحثات لندن حول هذا الموضوع . وبالرغم من اننا ندرك ان ذلك ربما يتخطى أية اتفاقيات سابقة فان ذلك سوف ينشئ مسائل قانونية وسوف يقتضي بالتالي دراسة متزايدة . ان النمسا تؤيد من ناحية المبدأ الجهود التي تهدف الى توحيد أنظمة الرقابة الدولية وخاصة فيما يتعلق بايجاد حماية بالنسبة لدورة الوقود . وربما قامت مناقشة مفتوحة أكثر ديمقراطية حول هذه المسائل تيسر الجهود التي تبذلها الدول التي لديها الطاقة النووية في اقناع المستهلكين بالمصلحة المشتركة للجميع لمواجهة خطر انتشار الأسلحة النووية .

واسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى الأهمية التي توليها بلادى لجهود الوكالة من أجل تطوير متزايد وتوسع أكبر في جهاز الرقابة بما في ذلك التحكم في الأنشطة والاشراف عليها . وبصفة خاصة فاننا نحبي المجموعة الاستشارية التي شكلت حول تطبيق وسائل الرقابة والتي من مهمتها تقديم المشورة بالنسبة للمجالات الفنية المختلفة للوكالة . وانني أشعر بالفخر بصفة خاصة بأن أعلن في هذا الاطار بأن بناءً معمل للتحليل في هذا الموضوع في سويسرا ودورت بالقرب من فيينا قد انتهى في نهاية عام ١٩٧٥ وبدأ العمل العملي في اطار هذا المعمل هذا العام . وباقامة هذا المعمل فانه يسمد النمسا وهي الدولة المضيفة بأنها ساهمت في هذا الاطار بتيسير عمل الوكالة في هذا المجال الحيوى . وأود أيضا أن أشير باختصار الى مسألة الحماية الطبيعية للمواد النووية ضد السرقة والاستيلاء بالقوة والتخريب ، وهنا ايضا وجدنا توصيات نشرتها الوكالة في العام الماضي وأن هذه التوصيات مفيدة ومجدية للغاية . ان الأحكام حول هذا الموضوع كانت شاملة ودست بصورة مستفيضة من جانب السلطات النمساوية المختصة ، وعلى أساس هذه الاعتبارات تمكنا أخيرا من وضع تشريع كامل حول هذا الموضوع .

وهناك موضوع رئيسي هام آخر وهو أن تجربة الخبراء لها أهمية حيوية وأن تبادل وجهات النظر بين هؤلاء الخبراء يجب أن تؤخذ في الاعتبار بصفة خاصة . وأنه لما يسعد النمسا أنها اشتركت في عدة مؤتمرات حول الاستخدام السلمي للسلاح النووي ، وكذلك يسعدنا ان نستضيف المؤتمر المقبل حول الطاقة النووية ودورة الوقود وهو المؤتمر الذي سوف يعقد في سالزبورج في مايو عام ١٩٧٧ . وفي هذا الشأن أود أن اشكر المجلس الاستشاري العلي للعمل التمهيدى الذى أحرزه في إطار هذا المؤتمر وتعریف الموضوعات الرئيسية للمناقشات التي سوف تشتمل على المسائل المرتبطة بالعرض والطلب على الطاقة في العالم وكذا العرض والطلب بالنسبة للوقود النووي وخدمات دورة الوقود بشأن إدارة خدمات المواد المشعة والأمن الداخلي بالنسبة للطاقة النووية .

ونحن كطرف في معاهدة عدم الانتشار فان ما نعينه بالطبع هو تطبيق المادة الخامسة من هذه المعاهدة وكذلك القوانين والكتيبات المرشدة المتعلقة بالمحطات النووية . ان الدول الصغيرة بصفة خاصة يمكن أن تجد أنه من الصعب أحيانا ان تطور معايير وأجهزة قومية بالنسبة للمسائل المتعلقة بالأمن . وهكذا فاننا نشعر بارتياح بالنسبة لوضع ونشر الخطوط المرشدة الخاصة بالأمن في إطار برامج تطبيقية على مستوى دولي .

ونحن كطرف أيضا في معاهدة عدم الانتشار فان النمسا معنية بصفة خاصة بالمناقشات المتعلقة بتطبيق المادة الخامسة من هذه المعاهدة التي تنص على أحكام تقضي بالاستفادة من الاستخدام السلمي للتفجيرات النووية وأن توضع هذه المادة تحت تصرف الدول غير النووية والتي ليس لديها السلاح النووي والتي هي طرف في المعاهدة . كما اننا نشعر بالارتياح لأن الوكالة وفقا لتوصيات مؤتمر المراجعة لعام ١٩٧٥ قد شكلت مجموعة استشارية مختصة حول التفجيرات النووية للأغراض السلمية والتي من مهمتها دراسة جوانب التفجيرات النووية للأغراض السلمية وتقديم النصح لمجلس المحافظين حول العوامل المتداخلة في إطار وضع وتشغيل الخدمات الدولية بالنسبة للتفجيرات النووية للأغراض السلمية وبالنسبة لهيكل ومضمون الاتفاقيات اللازمة في إطار المادة الخامسة من معاهدة عدم الانتشار . ان القرار رقم 16/31/In.A المعروف علينا اليوم يحتوى على اشارة الى هذه المسألة ، ونود أن نقول انه - في رأينا - كان من الأفضل أن نرى هنا اشارة الى التفجيرات السلمية في نص هذا القرار كما كان الحال في العام الماضي .

واليوم فان مسألة الطابع الملائم لبناء محطات نووية جديدة والمسائل الخاصة بالأمن المتعلقة بهذا الموضوع في العديد من الدول تشكل أساسا لمناقشات يسودها الجدل ، ومع عدد آخر من الدول فان النمسا قد أولت اهتماما خاصا بهذه المسألة وأن اية معلومات ملائمة وموضوعية من جانب كل الذين يعنيهم هذه المسألة لها أهمية خاصة . وليس ذلك فقط بالنسبة للذين يشتركون في بناء هذه المحطات فقط ولكن أيضا بالنسبة لعدد كبير من الأشخاص بصفة عامة . ان السلطات المختصة في النمسا قد بدأت حملة اعلام كاملة حول الجوانب الايجابية والسلبية للطاقة النووية ، وخلال هذه الحملة التي سوف تستمر لشهور طويلة والتي سوف يشترك فيها فقط أعضاء الحكومة بل سيشترك فيها رئيس وزراء النمسا فان الذين ينتقدون الطاقة النووية يمكنهم أن يعبروا بحرية عن وجهة نظرهم وأنه يمكن للأشخاص أن تعبر عن شكها وأن تطرح الأسئلة المفتوحة ، وفي الوقت ذاته فان بعض العلماء الذين يؤيدون استخدام الطاقة النووية سوف يتمكنون من أن يقدموا للجمهور على اساس من المساواة المعلومات المستفيضة بقدر الامكان . وهذه الحملة الاعلامية والتجربة التي سوف يعرضها العلماء سوف تشكل اساسا للقرارات السياسية التي تصدر عن البرلمان النمساوي حول مدى معرفة ما اذا كان لا بد من التوسع في انتاج الطاقة النووية في النمسا من عدمه . وفي الحالة الأولى معرفة القدر من الطاقة الذرية الذي يجب انتاجه .

وفي هذا الشأن ، فان مسألة المعونة المتبادلة في حالة الحوادث المترتبة على الاشعاعات قد تم التأكيد عليها مرارا . ونحن نهنيء الوكالة على العمل الذي قامت به في هذا المجال . ويسعدني أن انتهز هذه الفرصة لكي أشجع الوكالة على ان تواصل جهودها من أجل ابرام اتفاقيات متعددة الأطراف بين الدول المتجاورة .

نظرا للتزايد المستمر في الطلب على الطاقة في العالم ، فان النمسا تولي اهتماما خاصا لاهمية تطور التعاون الدولي في مجال البحث عن الطاقة وتطويرها . وفي خلال الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة فان وزير خارجية النمسا الاتحادي قد أعلن :

" نظرا لطبيعة مهامها ، فان الوكالة الدولية للطاقة النووية في امكانها أن تنسق وتطبق المشاريع الواسعة العريضة الفنية والعلمية في مجال البحث عن الطاقة وكذلك القيام بالتحليلات الاقتصادية اللازمة . ومن بين الفوائد الهامة للطاقة هي أن الدول النامية وكذلك الدول الصناعية قد نجحت في التعاون في اطارها " . (A/IV.2224, p.52)

وعلى اثر توصيات الدورة السابعة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل توفير معونة أكثر فعالية للدول النامية في مجال الطاقة ، فان دراسة تتم الآن بفضل الأمين العام حول امكانية تشكيل معهد للطاقة الدولية في اطار نظام الأمم المتحدة . ان حكومتي قد تابعت هذا العمل بصورة وثيقة مع الامانة ، ومنتظر باهتمام التقرير الذي سوف يعرضه الأمين العام . ونعتقد أنه اذا ما انشيء مثل هذا المعهد فلا بد من أن تكون بينه وبين الوكالة روابط وثيقة بصفة خاصة .

وفي هذا المضمون أود أن أجدب اهتمام الجمعية الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٣١ (د - ٦١) عن تنمية موارد الطاقة غير التقليدية . وكمتابعة لهذا القرار الذي قدمته النمسا مع دول معنية ، أخرى هناك اجتماع للجنة الاستشارية للتطبيقات السلمية والتقنية لتطوير مجموعة العمل الخاصة بالطاقة عقد أخيرا في المعهد الدولي للنظم التطبيقية في لكسنبج ، بالقرب من فيينا . وقد اهتم هذا الاجتماع بصفة خاصة بتحديد الفجوات الخاصة في الأنشطة الحالية بالنسبة لبحاث الطاقة وتنميتها في داخل اطار نظام الأمم المتحدة وخارجه وسيقدم الأمين العام تقريرا عن ذلك في ١٩٧٨ . واننا نأمل ونتوقع ، أن يقدم لنا هذا العمل فكرة واضحة عن الأنشطة الجارية لمنظمة الأمم المتحدة في مجال الطاقة وأن يسمح لنا باتخاذ أعمال ترمي الى دعم التعاون الدولي الفعال لصالح جميع الدول الاعضاء وللمجتمع الدولي ولا سيما الاقطار النامية .

أود أن أؤكد ، مرة أخرى ، رغبة بلادي في معاونة الوكالة في القيام بمسؤولياتها الرئيسية ، ولذلك فان حكومة بلادي لن تسهم فحسب في ميزانية ١٩٧٧ وفقا لمعدل التقييم . ولكنها التزمت أيضا - ومنتظر موافقة البرلمان على ذلك - على مساهمة طوعية للصندوق لعام ١٩٧٧ تصل الى

٨٠٠ ٣٤ دولار أمريكي ، وسوف تقدم أيضا مبالغ للمنح الدراسية ، بشرط موافقة البرلمان على ذلك ، وسوف تبلغ قيمة هذه المنح ١٧٠ ألف شلن نمساوي .

أود في الختام ووفقا للتقليد السائد أن أعرض تقريرا موجزا عن التقدم الذي تم فيما يتعلق ببناء مقر رئيسي دائم للوكالة في المستقبل وذلك على نفقة الحكومة ومدينة فيينا . ان المباني المختلفة لمركز دونوبارك والمركز الدولي للمؤتمرات ، والمبنيين الرئيسيين للخدمات العامة اللذين يتضمنان تسهيلات للتخزين ، والطباعة ، والكمبيوترات والمطعم والخدمات الملحقة وما الى ذلك سوف تكون جاهزة في صيف ١٩٧٨ ، أوبين صيف وبين آذار/مارس ١٩٧٩ . ويمكن أن نتوقع التشغيل الكامل لهذا المقر الرئيسي في الجزء الثاني من ١٩٧٨ وفي ربيع ١٩٧٩ . ان بلدى فخور بأن يقدم للوكالة مقرا رئيسيا دائما يتفق مع أعلى المستويات الحالية ، ويوفر المعدات الفنية الحديثة اللازمة له . ان المركز الدولي للمؤتمرات سوف يكون جاهزا ايضا في آذار/مارس ١٩٧٩ وسوف تعقد فيه الاجتماعات العادية والمؤتمرات وكذلك المؤتمر العام للوكالة . ولذلك فان جزءا متكاملا من مشروع دونوبارك قد تضمن ببناء مركز كبير للمؤتمرات يمكن أن يستضيف المؤتمرات الدولية الرئيسية وكذلك المؤتمر العام للوكالة . وانني سعيد بأن أقول ، ان حكومة النمسا قد أكدت رسميا قرار مجلس الوزراء وأكدت نيتها في أن تبدأ في أقرب فرصة ببناء هذا المركز للمؤتمرات الذي بدأ فعلا التخطيط له . ان برنامج البناء فيما يتعلق بمجمع دونوبارك سوف تصحبه جميع التحسينات اللازمة في البنية الأساسية بما في ذلك إعادة بناء ريشسبروك القديمة وبناء الجسر الاضافي الذي يعبر نهر الدانوب . وبالإضافة الى خط جديد لسكة حديد الانفاق الذي يتم بناؤه . فان هذين الجسرين سوف يؤديان الى تسهيل خدمات النقل بين مركز دونوبارك وبين قلب المدينة . وسوف يتم إقامة مركز للتسويق يطلق عليه مركز دونوبارك أيضا ، وكذلك مدرسة دولية لسد احتياجات الموظفين الدوليين . وحتى الآن فان اللغات الأجنبية الثلاث في مدارس فيينا قد تلقت مساعدات كبيرة لتسهيل الخدمات الخاصة بها ولتلقّي أطفال موظفي المنظمات الدولية .

انني قدمت هذه الأمثلة ، لأقول ان النمسا ستفعل كل ما في وسعها في المستقبل ، كما فعلت في الماضي ، في تهيئة ظروف العمل والمعيشة اللازمة للمنظمات الدولية وموظفيها في بلدنا المضيف . وفي هذا الصدد ، أود أن أشكر الدكتور اكوند لكلمته الرقيقة التي وجهها الى النمسا

كبلد مضيف للوكالة . وأود أن أؤكد للسيد المدير العام - إذا كان ذلك ضروريا - ولجميع الدول الأعضاء في الوكالة وفي الأمم المتحدة ، أن بلادي سوف تواصل تقديم دعمها الكامل للوكالة حتى تقوم بمتطلباتها في المستقبل . وأخيرا ، أود أن أشيد بالدكتور اكلوند وموظفيه ليس فقط للإنجازات العظيمة التي حققتها منظمته في العام الماضي ، ولكن للتعاون الممتاز الذي وجدناه منهم والذي قدموه للحكومة النمساوية .

رفعت الجلسة الساعة . ١٣ / ١